أمريكيين يطالبون بفحص تورط خالد بن سلمان بقتل خاشقجي

طالب مشرعان أمريكيان في خطاب موجه من الكونجرس لإدارة الرئيس الأمريكي "جو بايدن" بفحص ما إذا كان نائب وزير الدفاع السعودي الأمير "خالد بن سلمان" شقيق ولي العهد "محمد بن سلمان" مدرجا على قائمة عقوبات أمريكية شملت متهمين بقضية مقتل الصحفي السعودي "جمال خاشقجي".

ووفق موقع "المونيتور" فإن الخطاب يهدف إلى منع شقيق ولي العهد من دخول الولايات المتحدة بمقتضى عقوبات فرضات إدارة "بايدن" عقب دخولها البيت الأبيض.

وفي إطار جهود محاسبة الرياض، التي أعلن عنها إدارة "بايدن" كشف وزير الخارجية الأمريكي "أنتوني بلينكن" عن سياسة حظر خاشقجي الجديدة، وهي سياسة جديدة تم بموجبها فرض قيود على تأشيرات 76 سعوديا لم يتم الكشف عن أسمائهم لتهديدهم الصحفي المقتول أو المعارضين الآخرين.

وتساءل النائبان في خطاب من الكونجرس، موجه لإدارة "بايدن"، عما إذا كان الأمير "خالد" تنطبق عليه معايير رفض التأشيرة بموجب حظر "خاشقجي"، والذي يسمح لوزارة الخارجية برفض دخول الأفراد الذين

يتصرفون نيابة عن دولة، أو حكومة أجنبية "شاركت بشكل مباشر في أنشطة جادة مناهضة للمعارضين تتجاوز الحدود الإقليمية".

وأشار المشرعان إلى أن "حملة ترهيب موثقة" ضد معارضين سعوديين مقيمين في الولايات المتحدة، خلال فترة الأمير "خالد" كسفير للسعودية في الولايات المتحدة.

وكان الأمير خالد أرفع مسؤول سعودي زار الولايات المتحدة الأمريكية منذ إصدار إدارة "بايدن" تقريرا استخباراتيا، كشف عن منح "محمد بن سلمان" موافقة على قتل "خاشقجي" في قنصلية بلاده بإسطنبول.

الأمير "خالد"، الذي زار واشنطن آخر مرة في يوليو/تموز 2021، سوف يشارك في رئاسة لجنة التخطيط الاستراتيجي المشتركة بين الولايات المتحدة والسعودية في البنتاجون هذا الأسبوع، وسبق أن التقى، الثلاثاء، مع مستشار الأمن القومي للبيت الأبيض "جيك سوليفان".

ورغم أن التقرير الذي رفعت عنه السرية، بشأن مقتل "خاشقجي"، لم يشمل الأمير "خالد"، من بين المتواطئين على قتله، لكن رسالة المشرعين، تشير إلى أن "السي آي إيه"، خلصت إلى أنه أبلغ "خاشقجي" شخصيا بالتوجه إلى القنصلية في إسطنبول، وأن ذلك سيكون آمنا، إضافة إلى اعتراض المخابرات الأمريكية مكالمة بينهما، دون التحقق ما إذا كان الأمير يعلم بخطة قتله.

وقال النائب "مالينوفسكي" أحد الموقعين على الخطاب: "السبب الوحيد لعدم نشر القائمة، هو الخوف من التداعيات الدبلوماسية مع الحكومة السعودية، وهي إشارة إلى السعودية بأننا نخشى ما قد يفعلونه بنا، ويضعف نفوذ الولايات المتحدة في جميع تعاملاتنا مع ذلك البلد".